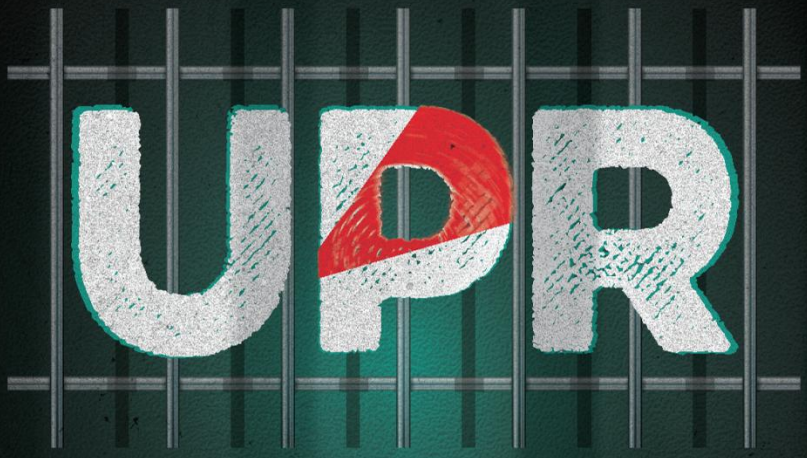

الاستعراض الدوري الشامل
لملف حقوق الإنسان في مصر

تقرير بالتعقيب علي رد مصر علي الملاحظات المقدمة اليها خلال المراجعة الشاملة أثناء الدورة الثامنة والأربعون

SHR
EL SHEHAB FOR HUMAN RIGHTS

تقرير بالتعقيب علي رد مصر علي الملاحظات المقدمة اليها خلال المراجعة الشاملة أثناء الدورة الثامنة والأربعون

مقدم إلى الفريق المعني بالاستعراض الدوري الشامل للأمم المتحدة

الدورة التاسعة والخمسون

تموز /يوليو 2025

اسم المنظمة مقدمة التقرير :

الشهاب لحقوق الانسان

SHR - El-Shehab For Human Rights

منظمة تطوعية لحقوق الانسان تدعم الحرية والديمقراطية وارادة الشعب وضد الظلم والتنفيذ وضد الظلم والتمييز بكافة اشكاله تعمل من اجل عالم ينعم في الانسان بحياة كريمة تأسست في مصر عام 2006 وحصلت على موافقة السلطات البريطانية كمنظمة حقوقيه تحت رقم. 11567508

مقدمة ..

- هذا التقرير بمثابة تعقيب علي رد مصر علـي الملاحظـات المقدمـة اليها خلال المراجعة الشاملة أثناء الدورة الثامنة والأربعون ، حيث أن عدد التوصيات الصادرة عن 137 دولة بلغ 366 توصية خلال هذه الدورة ، وقد تنوعت التوصيات على كافة الملفات الحقوقية ، حيـث تنـاولـت حرية الرأي والتعبير وأوضاع أماكن الاحتجـاز، وكـذا مناهضـة التعـذيب وإلغاء عقوبة الإعدام أو قصرها على الجرائم شديدة الخطورة.

- بـذل الوفـد المصـري محـاولات لتـرويج فكـرة قيـام النظـام الحـاكم بالإصلاح والتقدم في مجال الحقوق والحريات، إلا أن هذا الخطاب واجه تشكيك ملحوظ من الدول المشاركة والمجتمع الدولي .، يؤكد ذلك مـا تم توجيهه الي مصر من انتقادات حول عدم التوقيع على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمناهضة التعذيب والاختفاء القسري، بالإضافة إلى العجز عن تبرير عدم تنفيذ العديد من التوصـيات الموجهـة الـي مصـر خلال مراجعة الملف المصري عام.2019 .

- نستعرض عدد من مظاهر الانتهاكـات في مصـر في الاشـهر التاليـة لمراجعة الملف الحقوقي المصري التي تمت خـلال شـهر ينـاير 2025 ، حيث واصل النظام المصري سياساته القمعيـة علـي كافـة الاصـعدة ، سـواء في نطـاق العمـل التشـريعي أو التنفيـذي ، كمـا اسـتمر في ممارسة انتهـاك حقـوق الانسـان سـواء شـيوع الاختفـاء القسـري، أو الانتهاكات داخل السجون ، وتزايد حـالات القتـل نتيجـة وبسـبب التعذيب، وزيادة حالات القتل نتيجة الإهمال الطبي المتعمد

، فضلا عن حملات تجريد المعتقلين من كافة متعلقاتهم داخل السجون ، والمنع من الزيارات المقررة قانونا.

في مجال النصوص التشريعية

-بتاريخ 29 أبريل 2025 وافق مجلس النواب نهائيا على مشروع قانون الإجراءات الجنائية ، حيث أن هذه الخطوة مثلت انحداراً في مسار تقليص الحقوق والحريات الأساسية ، حيث منح القانون الموظفين العموميين ورجال الضبط ومسؤولي السجون حصانة خاصة ، إلى جانب اعطاء النيابة العامة سلطات واسعة للتعدي على حقوق الدفاع وضمانات سلامة الإجراءات، وفتح الباب أمام ممارسة التدوير دون أي قيود ، كما رسخ استخدام الحبس الاحتياطي كإجراء عقابي

وتوسيع سلطات المحاكم لمعاقبة منتقديها وتقنين اجراء جلسات المحاكمة وتجديد الحبس عن بعد، فضلاً عن الاخلال بمبدأ علانية الجلسات وضوابط الحكم الغيابي ، بما يمثل انتهاكاً صريحاً لضمانات المحاكمة العادلة، وخرقاً لالتزامات مصر الدولية بموجب العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية .وقد شملت هذه التعديلات تغييرات تمسّ حقوق المتهم في الاستعانة بمحاميه منذ لحظة القبض عليه، وضوابط تفتيش المنازل والتنصت على الاتصالات.

في مجال تشكيل لجان العفو

في 26 أبريل 2022 صدر قرار رئيس الجمهورية بإعادة تفعيل عمل لجنة العفو الرئاسي التي تم تشكيلها كأحد التوصيات الصادرة عن المؤتمر الوطني للشباب عام.2016

-ووفقًا لنص المادة 155 من دستور عام) 2014 لـرئيس الجمهوريـة بعد أخذ رأى مجلس الوزراء العفو عن العقوبة، أو تخفيفها، ولا يكون العفو الشامل إلا بقانون، يُقر بموافقة أغلبية أعضاء مجلس النواب.(

ووفقا لنص المادة السابقة فهناك نوعين من العفو:

العفو الشامل: وهذا لا يكون إلا في شكل قانون يصـدر مـن السـلطة التشريعية بموافقة أغلبيـة أعضـاء مجلـس النـواب، وحتـي الان لـم يصدر اي قانون بذلك.

العفو عن المتبقي من مدة العقوبة أو تخفيفهـا :وفي هـذه الحالـة يكون المستفيد من العفو عن العقوبة هو الشـخص الـذي مـن صـدر ضده حكم نهائي.

-وبالنظر في قوائم العفو الصادرة بقـرارات مـن رئـيس الجمهوريـة يتضـح جليـا أن غالبيـة مـن صـدر بحقهـم قـرار بـالعفو هـم مـن المحبوسين إحتياطياً على ذمة قضايا قيـد التحقيـق ممـن تجـاوزت مدة حبسهم إحتياطياً المدة القانونية وكان يكفيهم صدور قرار مـن نيابة أمن الدولة بإخلاء سبيلهم، أما المحكوم عليهم من المعتقلين السياسيين فيعتبرعدد من صدر بحقهم قرار بالعفو ضئيل جداً.

الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان

بتاريخ 11 سبتمبر 2021 أطلقت مصر الاستراتيجية الوطنيـة لحقـوق الإنسان ، وعلي ما يبدو أن إطلاق إستراتيجية تخص حقـوق الإنسـان في مصر لا توجد من ورائه إرادة حقيقية لدى النظام لتحسـين الملـف الحقوقي داخل البلاد، ولم يكن الهدف من إطلاق هـذه الاسـتراتيجية

سوي مخاطبة الخارج ، ولم تكن هذه الإستراتيجية إلا مجرد شعارات براقة ليس لها أي أثر ايجابي حقيقي في ملف حقوق الانسان ، وبدا جليا أنها مناورة لإيهام المجتمع الدولي والدول المانحة للمعونات المقدمة لمصر بأن ثمة إصلاح سياسي يحدث في مصر، يؤكد ذلك أن أوضاع السجون مازالت مأساوية ، كما أن توقيت إطلاقها يعتبر محاولة من الدولة لتحسين صورتها قبل دورة الاستعراض الدوري الشامل بالأمم المتحدة للملف المصري الذي جري بداية عام. 2025

- الاختفاء القسري

-بلغ عدد المختفين قسريا في الاشهر من يناير 2025 حتي يونيو 2025اجمالي عدد 770 حالة علي النحو التالي :

في شهر يناير 35 حالة.

في شهر فبراير 154 حالة.

في شهر مارس 125 حالة.

في شهر ابريل 109 حالة.

في شهر مايو 213 حالة.

في شهر يونيو 134 حالة.

-بتاريخ 9 مايو 2025 قامت قوات الأمن باعتقال المحامي سيف ممدوح أحمد محمود، 24 عام، من مكتبه بمحافظة القاهرة ، دون إبراز إذن من النيابة العامة، ودون عرضه على أي جهة تحقيق واختفاؤه قسريا ، ورفضت الجهات الأمنية الكشف عن مكان احتجازه، وحرمانه من التواصل مع أسرته أو محاميه.

- انتهاكات السجون

بلغ عدد حالات الوفاة نتيجة وبسبب التعذيب عدد 3 حالات خلال النصف الاول من عام 2025 كالتالي- :

-يوم 8 ابريل 2025 قتل المعتقل الشاب محمد حسن هلال، 32 عام بمستشفى القصر العيني بالقاهرة، وذلك بعد نقله إليها في حالة حرجة من سجن بدر3 ، بعد تعرضه لإصابات بالغة يُشتبه في كونها ناتجة عن تعرضه لتعذيب شديد.

- في يوم 11أبريل 2025قتل الشاب محمود أسعد ، 26 عام ، على يد ضباط الداخلية داخل قسم شرطة الخليفة ، حيث تم حبسه انفراديا ومنعت عنه الزيارة ،ثم اخبر مأمور القسم والدته أن ابنها قد توفاه الله ، وتبين لاسرته عند استلام جثته بوجود تشوهات وآثار تعذيب على جسده .

- في يوم 9أبريل 2025قتل الشابين يوسف عيد فضل السرحاني، وفرج رباش الفزاري (17 و 18عامً (، بعد أن تسلمهما مدير مكتب الأمن الوطني في السلوم من أجل التحقيق معهم في حادثة النجيلة التي قتل فيها 3من عناصر الشرطة، وبعد استلامهم بفترة قصيرة، تمت تصفيتهم وقتلهم خارج إطار القانون،

حالات وفاة نتيجة الإهمال الطبي المتعمد خلال النصف الاول من عام 2025: –

–يوم 2 يناير 2025 قتل المعتقل المهندس /عبدالسلام محمود صدومة ، داخل سجن الجيزة المركزي الكيلو10,5 ، 50 عام ،أصيب بمرض السرطان في منتصف عام 2024 ، معتقل عام2018 ، وأعيد تدويره أكثر من مرة .

- يوم 14 يناير 2025 قتل المعتقل سعد السيد السيد مدين ، 57 عام، ،داخل محبسه بسجن برج العرب، بسبب الإهمال الطبي المتعمد وسوء ظروف الاحتجاز.

- يوم 16 يناير 2025 قتل المعتقل متولي أبو المجد سليمان محمد ، 57عاماً ، بسجن جمصة نتيجة الإهمال الطبي ، حيث كان يعاني من ارتفاع ضغط الدم ، السكر ، جلطات مزمنة بالقلب ، .

-يوم 19 يناير 2025 قتل المعتقل أحمد جبر داخل المستشفى الجامعي بالإسكندرية ، 42 عام ، حيث تعرض للتعذيب داخل أمن الدولة وداخل السجون ، مما تسبب في وجود ورم على المخ ،ولم يتلقى العلاج المناسب.

– يوم 1 فبراير 2025 قتل المعتقل هشام الحداد ،داخل سجن العاشر من رمضان بعد تعرضه لإهمال طبي متعمد.

-يوم 20 فبراير 2025 قتل المعتقل خالد أحمد مصطفى داخل محبسه بسجن العاشر في ظل غياب الرعاية الصحية عن المعتقلين.

- يوم 27 فبراير 2025 قتل المعتقل نبيل فرفور ، 65 عام، داخل محبسه نتيجة الإهمال الطبي، تدهورت حالته الصحية بسبب

إصابته بجلطة، بعد قضاء يوم واحد في فرق الأمن بدمنهور، ازدادت حالته سوءًا، فتم نقله إلى معهد الأورام، وتوفي بسبب بالإهمال الطبي.

-يوم 3 ابريل 2025 قتل المعتقل عبد الفتاح محمد عبد المقصود عبيدو، بعد تدهور حالته الصحية - داخل مستشفى المنصورة الجامعي - بعد نقله من سجن جمصة شديد الحراسة ، حيث اصيب بغيبوبة نتيجة الإهمال الطبي المتعمد.

-يوم 1 ابريل 2025 قتل المعتقل محمد عبد الرازق غنيم داخل محبسه بسجن دمنهور نتيجة الإهمال الطبي.

-في يوم 11أبريل 2025قتل المعتقل ياسر خشاب، داخل سجن وادي النطرون الجديد، نتيجة الإهمال الطبي المتعمد، حيث كان بحاجة إلى إجراء عملية قلب مفتوح ورفض الأمن الوطني نقله إلى المستشفى لإجراء العملية.

-في يوم 20أبريل 2025 قتل المعتقل حمدي يسري هاشم، 62 عام، داخل المركز الطبي بسجن العاشر من رمضان، بعد معاناة مع المرض وتعرضه للإهمال الطبي المتعمد ، كان يعاني من تليف في الرئة إلى جانب أمراض الضغط والسكري.

-في يوم 27أبريل 2025 قتل المعتقل سعد أبو العينين، داخل محبسه في سجن العاشر من رمضان بسبب الاهمال الطبي.

-يوم 5 مايو 2025 قتل المعتقل" بلال رأفت محمد علي 55 "عامًا، داخل مركز شرطة منيا القمح بعد دخوله في غيبوبة نتيجة نزيف في المخ أثناء احتجازه.

-يوم 12 مايو 2025 قتل المعتقل أحمد عبدالعال الجندي، 62 عام ،داخل سجن وادي النطرون، بسبب الإهمال الطبي المتعمد وسوء أوضاع الاحتجاز.

-يوم 25 يونيو 2025 قتل المعتقل عبدالعزيز عبدالغني ، 62 عام ، بعد مماطلة متعمدة في علاجه ، بعد معاناة صحية شديدة رغم توقيع الكشف الطبي عليه وتأكيد إصابته بانسداد معوي حاد، وحاجته الماسة لجراحة عاجلة، إلا أن الجهات الأمنية ماطلت في إجراء التدخل الطبي اللازم، مما أدى إلى تدهور حالته الصحية ووفاته داخل مركز شرطة أولاد صقر.

اهمال طبي

-خلال شهر مارس 2025 تعرض المعتقلون في سجن بدر 3 لأوضاع مأساوية وانتهاكات جسيمة ، ظروف احتجاز قاسية، مع استمرار الإهمال الطبي ومنع التريض والتعرض للشمس .وتدهور الحالة الصحية لعدد كبير من المعتقلين .

-خلال شهر مارس 2025 تدهورت الحالة الصحية للمعتقل جمال أحمد صاوي إبراهيم، 70 عام، حيث يعاني من تليف الكبد، مما أدى إلى تورم جسده وامتلائه بالسوائل، في ظل إهمال طبي متعمد داخل سجن ليمان المنيا.

-تواصل الإهمال الطبي بحق المعتقل أحمد الوليد السيد الشال، محكوم عليه بالإعدام ، ومحبوس في المركز الطبي بسجون وادي النطرون في ظروف صحية متدهورة تهدد حياته ، حيث يعاني من ورم في المخيخ، تسبب في تكوّن كيس ممتلئ بالسائل يضغط

على خلايا المخيخ، ما أدى إلى فقدانه التوازن وضعف القدرة على المشي واستخدام الطرف الأيمن العلوي والسفلي.

التجريد

-بتاريخ 4 فبراير وردت استغاثة من معتقلي سجن 5 بوادي النطرون:

حيث تم منع الملابس الشتوية والدفايات ، ويعيش المعتقلون في العراء مع هذا البرد الشديد، ورفض المسئولون تسليم بطاطين إضافية أو ملابس من السجن.

-بتاريخ 24 ابريل 2025 قامت إدارة سجن برج العرب بالاعتداء على أربعة معتقلين سياسيين،) منصور السيد ، علاء الونش ، عبد الرحمن صالح ، محمد البنداري (عقب اعتراضهم على ما تعرضوا له من تجريد وتفتيش مُهين ، وتم اقتيادهم إلى التأديب بالملابس التي كانوا يرتدونها فقط.

-خلال شهر ابريل 2025 استمرت الانتهاكات بحق المعتقل" سلطان عمران"، المحتجز بسجن برج العرب ، حيث دخل في إضراب مفتوح عن الطعام في 20 ابريل ، احتجاجًا على نقله التعسفي إلى ما يُعرف بـ"عنبر الدواعي"، مما يعرض حياته وسلامته الجسدية للخطر.

- رصدنا خلال شهر مايو 2025 تدهور صحي عام وانتشار للأمراض في سجن أبو زعبل وسط ضعف شديد في الرعاية الطبية.

*تكرار حملات التفتيش للزنازين بشكل تعسفي بهدف التكدير، مع تجريد المعتقلين من متعلقاتهم الشخصية وإتلافها.

*تزايد حالات الإيداع في غرف التأديب.

-رصدنا خلال شهر مايو 2025 انتهاكات جسيمة في سجن جمصة شديد الحراسة:

*تفتيشات وتجريدات مستمرة.

*اكتظاظ غرف التأديب والتكدير، حيث تضم 50 شخصًا في ظروف غير آدمية.

*انقطاع دائم للكهرباء والماء، وسوء التعيين الغذائي من حيث الجودة والكمية .

تعذيب جسدي ونفسي

-بتاريخ 11 مايو 2025 وردت شكوى خاصة بالنزيل" مروان إبراهيم عبد الباسط عبد اللطيف، تفيد بتعرضه للتعذيب والانتهاك الجسدي داخل" مركز إصلاح وتأهيل دمنهور) مما أسفر عن كدمات واضحة على جسده.

منع من الزيارة

- المعتقلون في سجن بني سويف المركزي ممنوعون من الزيارة بسبب عدم توفر قاعة منذ شهر ابريل 2025 ، حيث تم وقف الزيارة بشكل تام بسبب قيام إدارة السجن باستخدام القاعة المخصصة للزيارة" كزنزانة "أودعت فيها عدد من المساجين المرحلين إلى السجن من مركز ناصر.

المرأة

-بتاريخ 1فبراير 2025اعتقلت السلطات المصرية الصحفية مروة أبو زيد 42.عاما ، ناشطة ومدافعة عن حقوق الانسان -زوجة المعتقل عبد الرحمن دابي -من مطار القاهرة الدولي استعداداً للسفر لأداء العمرة، و تعرّضت للاختفاء القسري لمدة يومين، ثم ظهرت بنيابة أمن الدولة التي قررت حبسها احتياطيًا في القضية رقم 7887لسنة 2024حصر أمن دولة عليا، وبتاريخ 23يونيو 2025أصدرت محكمة جنايات القاهرة، قرارًا بتجديد حبسها لمدة 45يومًا على ذمة القضية.

-بتاريخ 14 يونيو أصدرت الدائرة الأولى إرهاب، برئاسة المستشار محمد سعيد الشربيني، حكم بالسجن المؤبد و 5سنوات مراقبة بحق السيدة مها سلامة عبد الوهاب أحمد، في القضية رقم 618 لسنة 2024حصر أمن الدولة العليا ، بعد أن تم اعتقالها في 2 فبراير2024 ، وتعرضت لاختفاء قسري لمدة 9 أيام واحتُجزت داخل أحد مقار الأمن الوطني، حيث تعرضت لانتهاكات جسيمة شملت الضرب والتعذيب والتغمية المستمرة خلال فترة الاختفاء ، من أجل انتزاع اعترافات قسرية تُستخدم لاحقًا كأدلة ضدها أمام المحكمة.

-هبة مصطفى المعتقلة من منزلها منذ يوم 3 أكتوبر 2018 ، ثم تعرضت للاختفاء القسري لمدة 4 شهور ، ثم ظهرت بعدها أمام النيابة في قضية بتهمة" انضمام لجماعة إرهابية "و"*نشر أخبار كاذبة"، ثم صدر بحقها قرار بالحبس الاحتياطي ، وفي يناير2025 ، صدر قرار بإخلاء سبيلها، لكن لم يتم الافراج عنها ، حيث قام الامن الوطني بتدويرها على قضية جديدة بنفس التهم.

-بتاريخ 28 مايو 2025 أصدرت محكمة جنايات القاهرة حكمًا بالسجن على السيدة دينا علاء عيد سيد أحمد لمدة 3 سنوات، وعلى زوجها أحمد ناجي لمدة 5 سنوات، في القضية 966 لسنة 2021 حصر أمن دولة عليا ، حيث اعتُقلت يوم 26 أبريل 2021 أثناء عودتها من تركيا، ثم اختفت قسريًا لمدة شهرين، وظهرت في شهر يونيو أمام نيابة أمن الدولة .التي قررت حبسها علي ذمة القضية ، ثم احالتها الي المحاكمة باتهامات بـ"الانضمام لجماعة إرهابية "و"نشر أخبار كاذبة."

-في شهر مايو تم التحقيق مع الصحفية والأكاديمية الدكتورة رشا قنديل في نيابة أمن الدولة العليا في القضية رقم 4196 لسنة 2025، وواجهتها النيابة بـ 31بلاغًا - تكاد تكون جميعها بنفس الصياغة - استهدفت كتاباتها الصحفية، ومنها مقالها" هل مصر على شفا انفجار؟"، وبعد 8 ساعات من التحقيقات قررت النيابة اخلاء سبيلها بكفالة قدرها 50 ألف جنيه.

-التوصيات

-ندعو ونطالب الحكومة المصرية بالآتي :

اولا :الانضمام الى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الاشخاص من الاختفاء القسري، وتجريم الاختفاء القسري في قانون العقوبات واعتباره جريمة لا تسقط بالتقادم.

ثانيا :التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيـره مـن ضـروب المعاملـة او العقوبـة القاسـية او اللاانسـانية او المهينة(CAT) ، وتعديل القانون بالنص على تعريف محـدد للتعـذيب لضمان عدم افلات مرتكبيه من العقاب.

ثالثا :العمل علي مراعاة كافة التوصيات الموجهة الي مصر خلال خلال المراجعة الشاملة أثناء الدورة الثامنة والأربعون وانزالها حيـز التنفيـذ دون مماطلة .

رابعـا :تمكـين الفريـق العامـل المعنـي بحقـوق الإنسـان والمقـررين الخواص من زيارة مصر للوقوف على حالة حقوق الانسان في مصر.

خامسا -ندعو النظـام المصـري إلـى التصـديق على اتفاقيـة القضـاء على جميـع أشـكال التمييـز ضـد المـرأة أو الانضـمام إليهـا أو سـحب تحفظاتها عليه.